المنظومة الإفريقية والحق في التنمية

African organization and the right to development

أمينة حمداني [1]

[1] طالبة دكتوراه علوم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

Aminahamdani1985@hotmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/07/16	2022/09/22	2022/10/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مسار منظمة الوحدة الإفريقية في تبني الحق في التنمية، مبرزة الجهود التي بذلتها في إرساء ركائز دعم التعاون و التكامل الاقتصادي الإفريقي بتبني خطة عمل "لاجوس"، ليليها إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية كركيزة محورية لهذا التكامل، فعلى الدول الإفريقية ضمان ممارسة هذا الحق باعتباره حق مزدوج للفرد والشعوب.

استجاب القادة الأفارقة إلى المتغيرات الدولية والإقليمية، فسعوا إلى إيجاد تنظيم أكثر فعالية يتماشى مع "إعلان الألفية وأهداف التنمية" بدلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، وتفعيل العمل الجماعي الإفريقي بإعادة هيكلة الدول الإفريقية في إطار "الشراكة من أجل تنمية إفريقيا" و "الأجندة الإفريقية 2063" في كنف الاتحاد الإفريقي.

الكلمات المفتاحية:

الحق في التنمية، التنظيم الإفريقي، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، النيباد، الأجندة الإفريقية 2063.

Abstract:

This study aims to demonstrate the path of the Organization of African Unity in embracing the right to development and to highlight its efforts to lay the foundations of supporting African economic cooperation and integration through the Lagos Action Plan, which subsequently established the African Economic Community as such an entity subject of change. This right is a dual right of the individual and the people.

In response to international and regional changes, African leaders sought to find an effective organization more aligned with the Millennium Declaration and Development Goals than the Organization of African Unity, and to initiate African collective action by uniting African countries within the framework of Partnership for African Development and Africa Agenda 2063 under the African Union.

key words:

The right to development ; African organization ; African Economic Community(AEC); NEPAD ; African's Agenda 2063.

المؤلف المرسل: أمينة حمداني

مقدمة:

بعد استقلال الدول الإفريقية وتخلصها من الاستعمار حلمت شعوبها بمستقبل مزدهر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تحترم فيه جميع حقوق الإنسان وذلك من خلال تنمية شاملة مقارنة بمؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية الذاتية.

التنمية مصطلح واسع يستوعب كل عمل يتجه نحو الرقي بالإنسان في أي جانب من جوانب حياته، والتنمية ليست خاصة بالأمور الاقتصادية البحتة، وإنما هي أبعد من ذلك وأشمل، فهناك تنمية اقتصادية و تنمية اجتماعية وتنمية إنسانية.[1]

سارع الزعماء الأفارقة للبحث عن كيفيات لتحقيق هذه التنمية باعتبارها حق أصيل لصيق بالإنسان غير قابل للتصرف، وذلك بالقضاء على التخلف وتجاوز الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الإفريقية الناجمة عن مخلفات الاستعمار.

تم استعمال اصطلاح الحق في التنمية بشكل صريح لأول مرة على لسان وزير خارجية السينغال في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 يناير 1966 [(2)]، فقد اعتمد مؤتمر رجال القانون الأفارقة المنعقد في دكار عام 1967 هذا الحق في الإعلان الصادر عن المؤتمر الذي يعتبر ضمانة لطموح الشعوب في السيادة على ثرواتها وتحقيق شراكة اقتصادية وضمان احترام حقوق الإنسان[(3)] وفي عام 1972 ألقى القاضي السينغالي« كيبا مباي Keba M'Baye » محاضرة بالمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بعنوان" الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان".[(4)]

أوردت الجمعية العامة للأمم المتحدة[5] تعريف التنمية ضمن الفقرة الثانية من ديباجة إعلان الحق في التنمية الصادر عام 1986 بأنها:"عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعا".[6]

سعت الدول الإفريقية في كل القمم الإفريقية المنعقدة، بوضع استراتيجيات وبرامج تنموية مؤسسة بدء بخطة عمل لاغوس عام 1980، وما تلاها بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية 1991 برعاية منظمة الوحدة الإفريقية لكن هذه البرامج أثبتت فشلها، مما دفع منظمة الوحدة الإفريقية في التفكير من جديد باستراتيجيات تنموية تشاركية جديدة.

وعلى إثر ذلك، جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كثمرة مشاورات لمقاربات تنموية قدَمها جيل جديد من القادة الأفارقة في إطار الألفية الجديدة لتنمية إفريقيا تزامنا مع تبني الأمم المتحدة لإعلان الألفية الثالثة

1- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي: "**حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا**"، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت - 2005، ص123 .

2- مصطفى بكار: "**دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2014-2015، ص 169.

3- عمر سعد الله: "**حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 245-246.

4- مصطفى بكار: "**دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني**"، المرجع السابق، ص169.

5-Kelian Besson : « **un droit au développement politiques internationales du développement et approches fondées sur les droits »**, l'harmuttan, paris, 2019, p24.

6 - أنظر الفقرة 2 من إعلان الحق في التنمية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41-186 بتاريخ 4 ديسمبر 1986.

بشأن التنمية في سبتمبر سنة 2000، والذي تضمن 8 أهداف أساسية تصبوا إليها البشرية، من أجل عيش أفضل، تحققها الدول خلال الفترة الممتدة بين 2000 حتى 2015.[1] وتم بذلك إحلال الاتحاد الإفريقي بدلا عن منظمة الوحدة الإفريقية ليكون أكثر استجابة لتجسيد برنامج النيباد وصولا إلى مبادرة الأجندة الإفريقية 2063.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إبراز جهود التنظيم الإفريقي- منظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي- في تبني استراتيجيات تنموية مختلفة سواء ذاتية أو تشاركية بغية الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة الأبعاد للإنسان والشعوب الإفريقية.

الإشكالية المطروحة:

وعليه، نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تم تجسيد الاستراتيجيات والبرامج التنموية الإفريقية فعليا في ظل المعوقات والمتغيرات الدولية؟

المنهجية المتبعة:

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة اعتمدنا على منهجين: المنهج الوصفي لوصف وتحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة.

المنهج التحليلي من خلال استعراض جملة خطط العمل والاستراتيجيات التنموية الإفريقية و تحليلها واستقرائها على الواقع الإفريقي، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

- ✓ **جهود منظمة الوحدة الإفريقية في إعمال الحق في التنمية**
- ✓ **جهود الاتحاد الإفريقي في إعمال الحق في التنمية.**

المبحث الأول: جهود منظمة الوحدة الإفريقية في إعمال الحق في التنمية

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في 25 مايو عام 1963 في أديس بابا، إثيوبيا، وافقت 32 دولة إفريقية حققت الاستقلال في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وانضم 21 عضوا تدريجيا لتصل إلى ما مجموعه 53 دولة[(2)]، لتكون منظمة إقليمية قارية من بين أهدافها الإستراتيجية مسألة التكامل والتنمية للفرد والشعب الإفريقيين.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 ديسمبر 1986، إعلان بشان "الحق في التنمية" وقد تضمن هذا الإعلان أنَ الحق في التنمية يعد أحد حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف،[(3)] و بموجبه اعترفت لكل إنسان ولجميع

1- إيمان بالله ياسر: **"الصحافة الإفريقية والتنمية"** ،الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص67.

2- منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي: **"لمحة تاريخية عن الاتحاد الإفريقي"**، تاريخ الاطلاع عليه، 2020/12/26، أنظر الموقع الالكتروني:au.int >historyoau-and-au

3- سعيد سالم جويلي: **"المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002-2003، ص 228.

الشعوب بالحق في "المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.[1]

انفرد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان عن غيره من المواثيق الدولية بالنص صراحة على الحق في التنمية، فقد نصت المادة الثانية والعشرين منه على:

"1- لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري.

2- من واجب الدول، بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية".[2]

فالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان لم يقف عند هذا الحد بل يدعو إلى توفير الأمن والطمأنينة له وإبعاد شبح الحروب والنزاعات عنه كما يدعوا المجتمع الدولي إلى التعاون والتكافل فيما بينه.[3]

سعت منظمة الوحدة الإفريقية في بذل مساعي كبيرة لإعمال الحق في التنمية بغية تجسيد تنمية شاملة وكاملة للأفراد و الشعوب الإفريقية باعتماد خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية في إفريقيا أنشئت بلاغوس، نيجيريا في أفريل سنة 1980 وبإجماع القادة الأفارقة هدفها الرئيسي إعادة هيكلة الاقتصاد الإفريقي و بعدها تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ودخولها حيز التنفيذ سنة 1994.

المطلب الأول: خطة عمل لاغوس 1980

استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية أن تضع لبنة مهمة وعلامة بارزة على طريق التعاون الاقتصادي بين دول القارة عبر تبني"خطة عمل لاغوس"و هي وثيقة في حوالي 140 صفحة تتناول كافة مجالات النشاط الاقتصادي في القارة الإفريقية وتهدف إلى إقامة سوق افريقية مشتركة في عام 2000.[4]

برنامج تنموي ذاتي يتكون من ديباجة و13 فصلا يعنى بكل المجالات التنموية الطاقوية والبيئية والزراعية الصناعية واستعمال العلم والتكنولوجيا المرأة والتنمية والإجراءات التي تستهدف قيام التعاون الاقتصادي والفني وتدعيمه بما ذلك إنشاء مؤسسات جديدة وتدعيم القائم منها، و 3 مرافق (ملاحق) تم إقرارها في الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في لاجوس، نيجيريا في 28-29 نيسان /أبريل 1980 التي كرست للمشاكل الاقتصادية في إفريقيا.[5]

1- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى: **"القانون الدولي لحقوق الإنسان"" الحقوق المحمية"**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 407.

2- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، مجلس الرؤساء الأفارقة، الدورة العادية الثامنة عشر(18)، نيروبي، كينيا، يونيو 1981، أنظر الموقع الالكتروني: hrlibrary.umn.edu

3- لعلى بوكميش: "**الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013، ص 78.

4- أحمد بطاطاش: **"جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا"**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22 نوفمبر 2016، ص140.

5- أنظر **خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980-2000**، الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ورد في وثيقة لاجوس الختامية المعنونة بالمرفق الأول بموافقة وتمسك رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعون في هذه الدورة على محور خطة عمل لاجوس لتنفيذ إستراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإفريقيا، واعتماد تلك التدابير، ضمن غيرها من التدابير المتعلقة بإنشاء هياكل إقليمية وتقوية القائم منها بالفعل من أجل إنشاء سوق إفريقيا مشتركة فيما بعد كخطوة أولى نحو إقامة جماعة اقتصادية افريقية.[1]

خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية 1980 تعتبر كاستجابة جماعية من الدول الإفريقية لتقرير البنك الدول Report Berg الذي ركز على المشكلات الهيكلية في الاقتصاديات الإفريقية، في حين نسبة الخطة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا إلى برامج التكييف الهيكلي.[2]

حددت خطة عمل لاغوس أجندة تنموية للقارة تمتد على مدى 20 عشرين عاما وترتكز على الأولويات السبعة التالية[3]:

- الاقتصاد الريفي والزراعة،
- الشؤون النقدية والتمويلية،
- شؤون التجارة والجمارك والهجرة،
- الصناعة والعلوم التكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية،
- المواصلات والاتصالات والسياحة،
- الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية،
- التعليم والثقافة والموارد البشرية.

جاء في المحور الثاني لوثيقة لاجوس الختامية – المرفق الأول- تنفيذ خطة العمل وذلك بإنشاء على أساس معاهدة جماعية اقتصادية افريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا، ويكون هدف هذه الجماعة تشجيع التنمية الجماعية السريعة الخطى للدول الأعضاء، تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتي، والتعاون بين هذه الدول.[4]

المطلب الثاني: الجماعة الاقتصادية الإفريقية

وجهت المنظمة الإفريقية اهتماماتها نحو بذل المزيد من الجهود في مجال تحقيق التمنية الاقتصادية بعدما تركت أمر رعايته للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وذلك تحت تأثير التغيرات في البيئة الدولية و الإقليمية والمحلية، عبرت المنظمة عن إصرارها على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية القارية، ذلك حين وافقت

5- منظمة الوحدة الإفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، طبعة 1985، ص 822.

2- أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص107.

3- ميثاق إفريقيا للخدمات العامة، المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة والإدارة العامة" تعزيز الخطط الإفريقية من أجل دول قادرة"، ص 10 ، تاريخ الاطلاع، 18 /2020/11، أنظر الرابط الالكتروني:

amdin.africa/archive/documents/d00003/AR/Pan_african_conference_of_ministers_for_public_and_service arabic.pdf

4- أنظر المرفق الأول **وثيقة لاجوس الختامية** الملحق باتفاقية خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، 1980 - 2000.

القمة الإفريقية السابعة والعشرون ال27 يونيو 1991 على معاهدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وذلك في مدة أقصاها 34 عاما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ منذ مايو عام 1994 وذلك في إطار مراحل زمنية تنتهي بإقامة السوق المشتركة عام 2028.[1]

تعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة من العلامات الملموسة على التقدم المحرز في مجال التكامل، وهي الوحدات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي أنشأت بموجب معاهدة أبوجا عام 1991.[2]

إنَّ الجماعة الاقتصادية الإفريقية جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وقد جاء هذا الارتباط صريحا من خلال نصوص اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية فالمادتان 98 و99 توضحان إن هذه المعاهدة والبروتوكولات الخاصة بها تشكل جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، كما أن هناك ارتباط مؤسس بينهما، إذ أنَ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية هو نفسه يشكل الجهاز الأعلى للجماعة الاقتصادية الإفريقية.[3]

سطرت الجماعة الاقتصادية ست (06) مراحل لتحقيق أهدافها وهي:

- بنهاية عام 1999: إنشاء تكتل في المناطق التي لم تدخل في أي تكتل،
- بنهاية 2007: تقوية التكامل والتطبيع بين الدول الأعضاء وتثبت التعريفات الجمركية وغير الجمركية،
- بنهاية 2017: إنشاء منطقة تجارة حرة اتحاد جمركي بين التكتلات،
- بنهاية 2019: إنشاء جمارك مشتركة على مستوى القارة، وبالتالي منطقة تجارية حرة شاملة،
- بنهاية 2023 : إنشاء سوق مشتركة افريقية على مستوى القارة،
- بنهاية 2028: إنشاء اتحاد اقتصادي ومالي موحد على مستوى القارة الإفريقية وعملة موحدة وبرلمان موحد".[4]

تظافرت كل الظروف الدولية والإقليمية والوطنية بصورة فردية وتفاعلية في إضعاف قدرة منظمة الوحدة الإفريقية على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها التنموية وذلك مما دفع بالقادة الأفارقة في التفكير في إيجاد بديل يضم كل الدول الإفريقية باختلافاتها وتنوعها ونزاعاتها ويسعى إلى وضع حلول ملائمة للمشكلات الإفريقية بغية الوصول لتكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي هدفه الرقي بالإنسان الإفريقي من حيث كرامته وحقوقه ورفاهيته.

المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في إعمال الحق في التنمية:

مثَّل الاتحاد الإفريقي خطوة ايجابية وفعالة لتفعيل العمل الإفريقي الجماعي،كما أن دخول قانونه التأسيسي حيز النفاذ عام 2002 وإنشاء أجهزته أعطى دفعا جديدا لعجلة التعاون الاقتصادي الإفريقي.

المطلب الأول: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد":

1- منظمة الوحدة الإفريقية، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع، ديسمبر 2020، www.aljazeera.net 2004/10/03

2- كارلوس لوبز:**"التقدم ببطء نحو التكامل"**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2016، ص18،تاريخ الاطلاع عليه، 2018/11/20، أنظر الرابط الالكتروني :

https ://www.IMF.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/lopes.pdf.

3- خليفة عصموني: **"التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 167.

4- محمد عبد المجيد حسين: **"دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي"**، المركز الديمقراطي العربي، 3 يناير 2018، أنظر الموقع: الشرق الأوسط « democratic.de

هي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا، وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات التي تعيقها، كالفقر والتخلف والتهميش، تم تبني هذه الصيغة الإستراتيجية رسميا في سنة 2001[1]، تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من الجزائر، مصر، نيجريا، السينغال، جنوب إفريقيا من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا، في الاجتماع آل 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زمبيا.[2]

تهدف النيباد إلى تحقيق عدد من الأهداف بمكن إجمالها في القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية فرديا أو جماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية بإنهاء التهميش لإفريقيا والارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.[3] يتوقف نجاح النيباد لتحقيق أهدافها، على شروط أساسية عبارة عن عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فردى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها وهي:

- مبادرة السلام والأمن.
- مبادرة الديمقراطية و الإدارة السياسية.
- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت.[4]

يتشكل التنظيم الهيكلي لآلية النيباد من عدة أجهزة تعمل من خلالها وتتمثل في :

- **قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي**: تقوم هذه القمة بتنفيذ إستراتيجية النيباد تجتمع 3 مرات سنويا ومن صلاحيتها تحديد سياسات وأولويات هذه الآلية.[5]
- **لجنة التنفيذ أو التسيير:** تقوم بإعداد تقارير عن أعمال وتطورات آلية النيباد وتقدمها خلال القمم الإفريقية تتولى إقرار السياسات واعتماد برنامج عمل المبادرة وتقييم نشاطات هذه اللجنة.[6]
- **السكريتارية:** تشرف على ضمان تقوم بالأعمال الإدارية والتنظيم وتسيير العلاقات العامة.
- **آلية تقييم من قبل النظراء:** هي آلية أنشئت للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الأعضاء، تقوم بها دولة على دولة.[7]

على الدول الإفريقية أن تتعامل مع تحديات عدة في مجال التنمية، ابتداء من الفقر والبطالة والاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاء بالتوسع العمراني وتغير المناخ والهشاشة أمام الصدمات الخارجية،

1- حفيظة طالب: **"التنمية الاقتصادية في إفريقيا- الفرص والقيود"**، مجلة قراءات افريقية، العدد33، يوليو- سبتمبر2017، ص77.

2- فوزية خدا كرم عزيز، **"النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"**، مجلة الأستاذ، العدد 201، سنة 2012، ص 426.

3- يوسف مالي - كوثر مبارك، "دور و مستقبل النيباد في القارة الإفريقية"، الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 11 أغسطس 2017.

4- أحمد بطاطاش، "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد""، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017، ص 135-136.

5- هادية يحياوي: "**مبادرات الحوكمة والتنمية في افريقيا- النيباد أنموذجا** "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن،2011، ص 316.

6-العايب سليم: "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الساسية، كلية الحقوق، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010-2011، ص 33.

7- زبير عياش، أميرة بن مخلوف: الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص291.

وتشير بحوث الأونكتاد إلى أن من الراجح أن تحقق البلدان الإفريقية تقدما ملحوظا في التغلب على تلك التحديات إذا ركزت جهود الحكومات الإفريقية وشركائها في مجال التنمية على الميادين السياساتية الرئيسية.[1]

في قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في يوليو عام 2014، في مالابو غينيا الاستوائية، التزم رؤساء الدول الإفريقية بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام 2025، ويعد التزام إفريقيا ببرنامج عمل القضاء على الجوع بتعزيز الجهود الجارية في إطار"البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا" الذي ترعاه" الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا"...مظهرا من مظاهر رغبة الحكومات الإفريقية في إنشاء الأدوات المناسبة للقضاء على الجوع.[2]

أكد رئيس الاتحاد الإفريقي السيد "فيليكس تشيسيكيدي" في الدورة العادية التاسعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات اللجنة التوجيهية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) على وجوب التنفيذ السلس لأجندة 2063 جنبا إلى جنبا مع المجموعات الاقتصادية الإفريقية وشركاء التنمية لبناء إفريقيا، وتم الإشادة بمجهودات النيباد في مواجهة التحديات من خلال الحلول المبتكرة في أنظمة الصحة والتعليم والغذاء وإجراء تحسينات مستمرة كوكالة تنمية.[3]

يواجه النيباد الكثير من التحديات منها، المشكلة المالية تعاني الدول الإفريقية من ضعف الموارد المالية وقلة التدفقات المالية فقلة المساهمات الخارجية الرسمية لتمويل خطة الشراكة الجديدة وضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المتنازعة وكانت ادوار المنظمات الإقليمية الإفريقية ثانوية في القيام بعمليات حفظ السلام التي تعتمد أساسا على دعم مالي ولوجيستي.[4]

يتصدر الأمن الغذائي والقضاء على نقص التغذية جملة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي تناضل إفريقيا من أجل تحقيقها عام 2025 لكن بالرغم من انخفاض معدل الفقر، منذ عام 2005 إلى يومنا هذا - عام 2016- بطريقة سريعة بسنوات (1990-2005) فإنَه لا يسير بالسرعة الكافية لتحقيق هذا الهدف المرجو في آفاق 2025.[5]

بالرغم من الأهداف الطموحة التي تضمنها برنامج النيباد إلا أن العمل الميداني اثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل، فقد حصلت هذه المبادرة على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة، كما أن تفعيل مبادرة النيباد من أجل تنمية إفريقيا، باعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، جنيف 2-5 يوليو2012، ص5 و6. أنظر الوثيقة TD/B/EX(55)/3 .

2 - إعلان مالابو في التعجيل بالنمو الزراعي والتحول لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش، الاتحاد الافريقي2014، الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، يونيو 2014، أنظر الرابط الالكتروني:
https://summits.au.int/en/sites/default/file/20%20%Assembly%20AU%20Dec%20517X(XIII)%20-E.PDF20%545.

3- الاتحاد الإفريقي: الدورة العادية التاسعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات اللجنة التوجيهية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا(نيباد)، 2 فبراير سنة 2022، انظر الرابط التالي:

https://au.int/ar/node/41441.

4- خيري عبد الرزاق جاسم:**"مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا"**، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون59، سنة 2014، ص 45 و46.

5-أسماء دهكال:**"الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا- قراءة في الواقع والرهانات"**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 30، أكتوبر-ديسمبر2016، ص 72.

الراشد، وتحيق الأمن والاستقرار، يتطلب توفر إرادة سياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.[1]

المطلب الثاني: الأجندة الإفريقية 2063

هي إستراتيجية أو إطار استراتيجي للتحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة على مدار 50 عاما القادمة، فهي تستند على الإسراع في تنفيذ المبادرات السابقة والحالية الخاصة بالنمو والتنمية المستدامة مثل خطة عمل لاجوس ومعاهدة أبوجا، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) وتعتمد هذه الأجندة أيضا على أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والقارية في تحقيق التنمية.[2]

يعمل الاتحاد الإفريقي وفق خطة إستراتيجية تمتد إلى 2063، تهدف إلى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقا من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسساتها وإخضاعها للمساءلة. إضافة إلى تعزيز دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعالة على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلى جانب المساهمة وجعل القارة الإفريقية بحلول عام 2063 قارة مزدهرة بالوسائل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية.[3]

وقع قادة الدول الإفريقية إعلانا لوضع رؤية إستراتيجية تحقق طموحات الشعوب الإفريقية خلال السنوات الخمسين القادمة (2013-2063) لتكون مرحلية، كل مرحلة تقدر ب عشر سنوات (10)، فتمت صياغة التطلعات السبع الواردة في أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وتبني مؤتمر الاتحاد الإفريقي الأجندة في دورته العادية ال24 المنعقدة يوم 31 يناير 2015.[4]

وتتمثل التطلعات أو الطموحات السبع الواردة في الوثيقة الإطارية لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 كالآتي:

1. إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
2. قارة متكاملة وموحدة سياسيا ومستند إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة.
3. قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، العدالة وسيادة القانون.
4. إفريقيا قارة مسالمة وآمنة.
5. قارة إفريقية بهوية ثقافية وقيم وأخلاقيات قوية.
6. إفريقيا تكون التنمية فيها قائمة على الشعوب وتعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب.

1- دالع وهيبة:"المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 9، العدد الثامن عشر، سنة 2013، ص 59.

2- شيماء عبد الفتاح: "أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ- الأهداف-الاستراتيجيات)"، تاريخ الاطلاع عليه، 2020/12/04 أنظر الموقع الالكتروني:www.sis.gov.eg

3 -Agenda 2063, «the Africa we want », final edition, April 2015,p.p1.2,Avaible at :http://www.un.org/en/Africa/asaa/pdf/au/agenda2063.pdf

4- عبده باه، "البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، ص 4، أنظر الموقع الالكتروني:
www.sis.gov.eg/UP/7.45.pdf

7. إفريقيا كعنصر فاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية. [1]

خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 وتغطي الفترة من 2014-2023 فهي أول سلسلة من خمس خطط تنفيذ مدة كل واحدة منها عشر سنوات يتم تطويرها لتحقيق رؤية "إفريقيا التي نريد بحلول عام 2063" وهي تستند إلى الوثيقة الإطارية لأجندة 2063، وتسعى إلى تسريع التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في إفريقيا مع مواصلة حملة البلدان الإفريقية من أجل تقرير المصير والتقدم والازدهار الجماعي.[2]

يغطي التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى [3] لأجندة 2063 الفترة منذ انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2017 ويرتكز هذا التقرير على النقاط الأساسية المدرجة لهاته العشرية وتتمثل كالأتي:

- إدراج أجندة 2063 في التشريعات الوطنية.
- التقدم المحرز في المشاريع الرئيسية.
- إطار المعايير والمساءلة لأجندة 2063 ومواءمة نظم الرصد والتقييم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار أجندة 2063.
- إستراتيجية تعبئة الموارد والشراكة.
- تعميم أجندة 2063.
- التحديات وطريق المضي قدما.

تنتهي العشرية الأولى للأجندة الإفريقية 2063 بحلول سنة 2023، لينطلق مخطط عمل العشريات المتبقية لتحقيق مقاربة" إفريقيا التي نريد" بانتهاج أنجع الممارسات الإستراتيجية الوطنية والإقليمية بغية الوصول إلى تنمية شاملة مرتكزة على حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن وبناء الدولة الديمقراطية بحكم رشيد.

خاتمة:

بذلت المنظومة الإفريقية سواء في عهد منظمة الوحدة الإفريقية سابقا أو في ظل الاتحاد الإفريقي حاليا مجهودات بينية في إرساء القانون الدولي للتنمية و قواعد إعلان الحق في التنمية في برامجه الاقتصادية والاجتماعية،

1- تقرير مفوضية الإتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية 2063، الاتحاد الإفريقي، أنظر الرابط:
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda_2063._ar.pdf

2 - https://au.int/ar/blockdatas/au/page-front.

3- **تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063**، اللجنة الوزارية بشان تنفيذ أجندة 2063، الاتحاد الإفريقي، مايو2017، ص 3، أنظر الرابط الالكتروني:
au.int/sites/default/file/pages/32828-file-progress_report_on_the_implantation_of_agenda_2063_first_ten-year_implementation_plan_a_pdf.

ودفع نحو التنمية الشاملة والمستدامة وانتقاله من إستراتيجية إلى أخرى حسب المقومات الآنية لكل مرحلة بوضع مخططات عمل قصيرة وبعيدة المدى، هدفها جعل التنمية حق أصيل بالإنسان الإفريقي يتمتع به.

تم تجسيد بعض الاستراتيجيات والبرامج التنموية الإفريقية رغم المعوقات الإفريقية (الداخلية) و المتغيرات الدولية التي واجهت الدول الإفريقية في القضاء على الفقر و تحسين واقع التنمية بمختلف ميادينها فهي متشعبة منها:

- ✓ المعوقات الداخلية كالنزاعات المسلحة الداخلية في الدول الإفريقية بتنوعها واستمرارها وحتى النزاعات الحدودية المستمرة.
- ✓ جعلت الاستدانة الخارجية من الدول الكبرى والمؤسسات الأجنبية في استنزاف الطاقات المادية، البشرية والثروات الطبيعية، تطبيق الاستراتيجيات الإفريقية المتعددة صعبة التجسيد على أرض الواقع.
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية تحت غطاء الديمقراطية والحكم الراشد.

وعلى إثر ذلك لا تزال إفريقيا عالقة بين معوقات التنمية ومقومتها القارية لتحقيق النهضة والتنمية.

ومما سبق عرضه يمكن اقتراح بعض التوصيات على النحو الآتي:

- ✓ إضفاء على الحق في التنمية القوة الإلزامية فيجب أن يتم تدوينه في عهد أو صك دولي.
- ✓ القضاء على الحروب والنزاعات الداخلية المسلّحة الإفريقية والسعي إلى إرساء السلم والأمن داخل القارة.
- ✓ اعتماد نهج ونموذج اقتصادي إفريقي ذاتي هدفه الأسمى تحقيق تنمية الشعوب الإفريقية باعتمادها على منظمات افريقية ناجعة.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا/ قائمة المصادر باللغة العربية:

أ- الإعلانات والتقارير:

1. خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا 1980-2000 الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية.
2. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، مجلس الرؤساء الأفارقة، الدورة العادية الثامنة عشر(18)، نيروبي، كينيا، يونيو 1981، أنظر الموقع الالكتروني: hrlibrary.umn.edu
3. منظمة الوحدة الإفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، طبعة 1985 .
4. إعلان الحق في التنمية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41-186 بتاريخ 4 ديسمبر 1986.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون، جنيف 2-5 يوليو2012، ص5 و6. أنظر الوثيقة TD/B/EX(55)/3 .
6. تقرير مفوضية الإتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية 2063، الاتحاد الإفريقي، أنظر الرابط: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda_2063._ar.pdf
7. إعلان مالابو في التعجيل بالنمو الزراعي والتحول لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش، الاتحاد الافريقي2014، الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، يونيو 2014، انظر الرابط الالكتروني: https://summits.au.int/en/sites/default/file/20%20%Assembly%20AU%20Dec%205XXIII)%20-E.PDF20%545
8. تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063- اللجنة الوزارية بشان تنفيذ أجندة 2063، الاتحاد الإفريقي، مايو2017، ص 3 أنظر الرابط الالكتروني:

au.int/sites/default/file/pages/32828-file-progress_report_on_the_implantation_of_agenda_2063_first_ten-year_implementation_plan_a_pdf.

ثانيا/ قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إيمان بالله ياسر: "الصحافة الإفريقية والتنمية" ،الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
2. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 2002-2003.
3. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي: "حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا"، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2005.
4. عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
5. محمد يوسف علوان- محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان" الحقوق المحمية"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

ب- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1. أحمد بطاطاش، جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22 نوفمبر 2016.
2. خليفة عصموني ، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
3. أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
4. سليم العايب: "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
5. مصطفى بكار، دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014-2015.

ج- المقالات في المجلات والملتقيات:

1. أسماء دهكال، "الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا- قراءة في الواقع والرهانات"، مجلة قراءات افريقية، العدد 30، أكتوبر-ديسمبر2016، ص 72.
2. خيري عبد الرزاق جاسم، "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا"، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والخمسون 59، سنة 2014، ص 45 و46.
3. لعلى بوكميش: "الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013، ص 78.
4. هادية يحياوي: "مبادرات الحوكمة والتنمية في افريقيا- النيباد أنموذجا "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، 2011، ص 316.
5. زبير عياش، أميرة بن مخلوف: الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص291.

6. وهيبة دالع، "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 9، العدد الثامن عشر (18)، سنة 2013 ، ص 59.

د- المقالات الالكترونية:

1. شيماء عبد الفتاح، "أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ- الأهداف-الاستراتيجيات)"، أنظر الموقع:www.sis.gov.eg
2. محمد عبد المجيد حسين، "دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي"، المركز الديمقراطي العربي، 3 يناير 2018، أنظر الرابط الالكتروني: الشرق الأوسط« democratic.de
3. الاتحاد الإفريقي: الدورة العادية التاسعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات اللجنة التوجيهية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا(نيباد)، 2 فبراير سنة 2022، انظر الرابط التالي:

https://au.int/ar/node/41441

ثالثا/قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Agenda 2063 :«the Africa we want », final edition, April 2015,p.p1.2,Avaible at :http://www.un.org/en/Africa/asaa/pdf/au/agenda 2063.pdf.
2. https://au.int/ar/blockdatas/au/page-front.
3. -Kelian Besson : « un droit au développement politiques internationales du développement et approches fondées sur les droits », l'harmuttan, paris, 2019.